*الفائدة من تقديم المسند إليه على المسند (2)*

*بحث فى دراسات بلاغيه*

إعداد أ/ *ميريهان مجدي محمود*

*قسم اللغة العربية*

*كلية اللغات – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم – ماليزيا*

*mirihan@mediu.ws*

**خلاصة ـــ هذا البحث يبحث في الفائدة من تقديم المسند إليه على المسند**

**الكلمات المفتاحية : الغالب ، المسند إليه. ، إفادة التأكيد**

1. **المقدمة**

 **الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، سوف نتحدث في هذا المقال عن الفائدة من تقديم المسند إليه على المسند**

1. **عنوان المقال**

**وهذا لا يمنع أن يكون الغالب في مثل هذا الأسلوب؛ إفادة التأكيد، وتقوية الحكم، عكس ما سبق من صورة الفعل المنفي، حينما يتقدم عليه المسند إليه.**

**وقلنا مرارًا أن هذا قائم على الأغلبية أو الأكثرية، حتى لا تلزم القاعدة جميع ما نقرأ في كلام الله  عند تقديم المسند إليه في الإثبات، واقرأ قوله تعالى: {ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ} [التوبة: 101]، وقوله تعالى: {ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ} [هود: 61]، وقوله كذلك: {ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ} [الزمر: 23]، وقوله كذلك: {ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ} [الحجر: 9]، واقرأ في سورة النحل: {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ} [النحل: 65]، {ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ} [النحل: 70]، {ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ} [النحل: 71]، {ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ} [النحل: 72]، {ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ} [النحل: 78]، {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ} [النحل: 80]، {ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ} [النحل: 81].**

**تجد أن الفعل في كل ما سبق، مختص بالمسند إليه المقدم؛ وهو لفظ الجلالة، أو الضمير العائد إليه، فالتقديم في الآيات الكريمة، قد أفاد الاختصاص، كما لا يخفى، وعندما يفيد التقديم الاختصاص؛ فهو يفيد التوكيد لا محالة؛ لأن الاختصاص يستلزم التوكيد، ومن ذلك، المثل المشهور: أتعلمني بضب أنا حرشته، أي: صدقته، فالتقديم فيه أفاد الاختصاص؛ لأن المراد أنا حرشته وحدي دون غيري، فهو عليم به وخبير؛ ولذا أنكر أن يُعلمه به أحد.**

**ومما أفاد التقديم؛ التأكيد وتقوية الحكم، دون الاختصاص، في تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي في حال الإثبات، قال تعالى: {ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ} [النحل: 20]، فقوله: {ﮇ ﮈ}، أفاد التقديم فيه تأكيد خلقهم؛ فهم من مخلوقات الله تعالى، والمخلوق لا يُعبد، ولا يستطيع أن يخلق شيئًا، وفيه ما فيه من تسفيه أحلام الكفرة الذين دعوا هؤلاء من دون الله، ولا يفيد التقديم في الآية الكريمة اختصاصًا؛ لأن الخلق ليس مقصورًا عليهم، والله تعالى يخلقهم ويخلق غيرهم، وثمَّة سؤال يفرض نفسه، وهو إن كان القصر قد أفاد بمعونة السياق، قصر الخبر الفعلي منفيًّا أو مثبتًا على المسند إليه المقدم، فكيف تأتَّى إفادة التقديم في كل ما سبق، توكيد الحكم وتقويته؟**

**لقد علل البلاغيون سر إفادة تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي؛ للتأكيد، وتقوية الحكم، فقال الإمام عبد القاهر: "إن قلت فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل، آكد لإثبات ذلك الفعل له، وأن يكون قوله: هما يلبسان المجد، في قول شاعر أبلغ في جعلهما يلبسانه، من أن يقال: يلبسان المجد، فإن ذلك من أجل أنه لا يُؤتى بالاسم معرًّى من العوامل، إلا لحديث قد نُوي إسناده إليه، وإذا كان كذلك، فإذا قلت: عبد الله فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث، فقلت: قام، أو قلت خرج، أو قلت قد؛ فقد علم ما جئت به، وقد وطَّأت له، وقدمت الإعلام فيه؛ فدخل على القلب دخول المأنوس به.**

**وقبله قبول المهيَّأ له، المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشدُّ لثبوته، وأنفى للشبهة، وأمنع للشك، وأدخل في التحقيق، وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة، مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه، والتقدمة له؛ لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام.**

**ومن ههنا قالوا: إن الشيء إذا أضمر ثم فُسر؛ كان ذلك أفخم له من أن يُذكر من غير تقدم إضمار.**

**لكن السكاكي، كان له رأي آخر في تحرير هذه العلة، فقال في (مفتاح العلوم): "أن علة التأكيد، إنما أتت بتكرار الإسناد، في مثل قولهم: هم يضربون الكبش يبرق بيضه، قد أسند الضرب إليهم مرتين، مرة إلى واو الجماعة في يضربون، فهي في موقع الفاعل، والثانية في إسناد جملة يضربون إلى الضمير هم، الذي هو المسند إليه المقدم؛ فهذا التكرار للإسناد، هو منشأ التوكيد وتقوية الحكم، ودفع الشك عند السكاكي.**

**وقد ذكر عبد القاهر المقامات التي تقتضي التأكيد وتقوية الحكم، والتي ينبغي أن يُقدم فيها المسند إليه على خبر الفعل، وهذه المقامات.**

**أولها: ما سبق فيه إنكار من منكر، كقولهم: هو يعلم ذلك، وإن أنكر، وهو يعلم أن الكذب فيما قال، وإن حلف عليه، ومنه قوله تعالى: {ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ} [آل عمران: 78]، أي: يعلمون كذبهم، فهم ينكرون الكذب وينكرون أيضًا علمهم بكذبهم؛ لأن الكاذب لا يعترف بكذبه، وإذا لم يعترف بكذبه؛ كان أبعد من ذلك أن يعترف بالعلم بأنه كاذب، ومعلوم أن الإنكار يقتضي توكيد الحكم؛ ومن أجل ذلك قُدم المسند إليه.**

**الأمر الثاني: مقام التكذيب وإبطال دعوى مدعه، كما في قوله تعالى: {ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ} [المائدة: 61]، فقولهم: {ﮕ}، دعوة منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به، فالمقام مقام تكذيب، يقتضي التأكيد؛ إبطالًا لما ادعوه، ولذا قُدم المسند إليه {ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ}.**

**الأمر الثالث: فيما القياس في مثله ألا يكون، كما في قوله تعالى: {ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ}، وقوله سبحانه: {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ} [الفرقان: 3]، وذلك أن عبادتهم لتلك الألهة، تقتضي أن تكون خالقة لا مخلوقة؛ لأن من شأن المعبود أن يكون خالقًا، وهم وأن كانوا لا ينكرون أنها مخلوقة إلا أنهم نُزلوا منزلة من ينكر ذلك، فأكد لهم الكلام تنبيهًا على خطئهم وضلالهم.**

**الصورة الرابعة، التي أتى بها الإمام عبد القاهر، فيما أفاد التوكيد في حال تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي المثبت: أن يكون الخبر غريبًا؛ لوقوعه على خلاف العادة، كقولك: الجبان يصارع الأسود، ونحو ذلك.**

**الصورة الخامسة في مقام الوعد والضمان، كقولك للفقير: أنا أعطيك وأكفيك، وأنا أقوم بهذا الأمر نيابة عنك، وذلك لأن من شأن من تعده وتضمن له أن يعترضه شك في تمام الوعد، وفي الوفاء به، فهو أحوج إلى التوكيد.**

**الصورة السادسة، التي عرضها لها الإمام عبد القاهر قال: "إنه يكثر في مقام المدح والفخر، كقولك: هو يعطي الجزيل، وأنت تقري الضيف، ومنه قول الشاعر:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **نحن في المشتاة ندعو الجفلى** | **\*** | **لا ترى الآدب فينا ينتقر** |

**والمشتاة، يعني: زمن الشتاء أو مكانه، والجفلى: الدعوة العامة التي لا يختص بها أحد، والآدب: هو الداعي إلى الطعام، وينتقر، يعني: يدعو النقر؛ وهي الدعوة الخاصة.**

**الشاهد: نحن في المشتاة ندعو الجفلى.**

**ومثل قول الآخر:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **هم يضربون الكبش يبرق بيضه** | **\*** | **على وجهه من الدماء سبائب** |

**فالكبش: هو رئيس القوم، والبيض: مفردها بيضة، وهي الخوذة التي توضع على الرأس، والسبائب، تعني: الطرائق.**

**كذلك منه قول الشاعر:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **هما يلبسان المجد أحسن لبسة** | **\*** | **شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما** |

**وإنما احتاج المدح والفخر إلى التوكيد؛ لأن من شأن المادح والمفتخر، أن يلقيا الخبر مؤكدًا، كما امتلأت به أنفسهما، وأن يمنعا السامعين من الشك فيه والارتياب. انتهى من كلام عبد القاهر في: (دلائل الإعجاز)، في تأكيد ما ذكره الإمام عبد القاهر مؤخرًا في مسألة: امتلاء النفس بتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي مدحًا، أو ذمًّا، أو غرابة، وهذا أيضًا ذكره الإمام عبد القاهر، في موضع آخر، يقول تعالى: {ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ} [الفرقان: 5]، فإنك تجد التقديم، في قوله: {ﭾ ﭿ}؛ حيث أكد الخبر، وأنبأ بما في أنفس الكفرة، ورغبتهم في أن يُلقى الخبر مؤكدًا، وأن تُقرع به الأسماع قويًّا؛ فيثبت فيها ويقر، ولا يكون هنالك مجالٌ للشك فيما يخبرون، والارتياب فيما يصفون، بل تمتلئ به أنفس السامعين، ويرسخ بها كما امتلأت بها أنفس الكفرة.**

**خُذ قول الله تعالى: {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ} [الأعراف: 196]، وتأمل قوله: {ﭘ ﭙ ﭚ}، وكيف أفاد تقديم المسند إليه، قوة إيمان المصطفى  وكمال ثقته بربه؛ حيث جاء الخبر قويًّا مؤكدًا قد امتلأت به نفسه .**

**ولا ارتياب في نصر الله وتوليه له، وانظر إلى قوله تعالى: {ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ} [النمل: 17]، وقف على معنى كلمة: {ﮌ}، إذ معناها -وهذا أمر غريب- أن يُحبس أولهم على آخرهم، بإيقاف أولهم حتى يلحق به آخرهم، وهذا خبر غريب جرى على خلاف ما تقتضي به العادة من إنس، وجن، وطير على هيئته من الإيذاع والتداخل، قد ضجَّ بهم المكان، واضطرب؛ فغرابة هذا الخبر تقتضي تأكيده، حتى تأنس به النفوس ويتقرر لديها.**

**ولو قيل يوزعون هكذا مرسلًا بلا تأكيد، لما كان التركيب ملائمًا لحال النفس المتلقية؛ ولذا رأينا عبد القاهر، يقول في مثل هذه الآيات الكريمات: "ومما هو بهذه المنزلة في أنك تجد المعنى لا يستقيم إلا على ما جاء عليه، من بناء الفعل على الاسم، قوله تعالى: {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ}، وقوله: {ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ}، وقوله: {ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ}، فإنه لا يخفى على من له ذوق، أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني على الاسم، فقيل: "إن ولي الله الذي نزل الكتاب ويتولى الصالحين"، أو "واكتتبها فتملى عليه"، "وحشر لسليمان جنوده من الجن والأنس والطير فيوزعون"؛ لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى، والمعنى قد زال عن صورته وعن الحال التي ينبغي أن يكون عليها" انتهى كلام الشيخ عبد القاهر.**

**ونبو اللفظ عن المعنى عندئذٍ، مرجعه إلى خلو التركيب من التوكيد الذي اقتضاه المقام على نحو ما سبق بيانه، وبعد أن أفضنا في الحديث عن تقديم المسند إليه المعرف على الخبر الفعلي، نلقي الضوء على ما إذا كان المسند إليه المقدم نكرة، لننظر هل يختلف الأمر في جعل السياق هو الحكم، فيما إذا كان المقصد من التقديم توكيدًا، أو تخصيصًا، وما الذي يتميز به هذا اللون من التقديم -تقديم المسند إليه النكرة- عن سابقيه.**

**فنقول -وبالله التوفيق-: إنه إذا كان المسند إليه نكرة، وقدمت على الخبر الفعلي، فإن تقديمها لا يختلف في الدلالة عن تقديم المعرفة، سوى أن النكرة قد يُراد بها الجنس، وقد يُراد بها العدد، فأنت تنظر في إفادة تقديم النكرة للاختصاص أو للتأكيد، إلى أحد هذين الأمرين الجنس أو العدد، فتعتبر التخصيص أو التأكيد لأحدهما، حسبما يقتضيه المقام، ويحدده السياق وقرائن الأحوال، فإذا قلت: ما رجل جاءني؛ فالمراد نفي المجيء عن الرجل، وإثباته لغيره، وهذا الغير إما امرأة، وإما رجلان أو أكثر حسبما يقتضيه المقام، فإن كان المخاطب يعتقد أن الذي جاء رجل، وقد أتتك امرأة؛ فالمراد عندئذٍ: ما رجل جاءني، بل امرأة، فإن كان يعتقد أن من جاءك رجل واحد، وقد جاءك أكثر من رجل؛ كان المراد: ما رجل جاءني، بل رجلان، أو ثلاثة، أو أربعة، حسب العدد الذي قد حلَّ بك ونزل عندك.**

**وإذا قلت: رجل جاء، فالمراد إما التوكيد وتقوية الحكم، وإما التخصيص حسبما يقتضي المقام، يعني: على نحو ما سبق ذكره، فيما إذا كان المسند إليه معرفًا، فإن كان مخاطبك يُنكر المجيء، ويجحد أو يشك فيه، أو يستبعده؛ فالمقام عندئذٍ يستدعي التأكيد، ويتطلب التقوية، وعندما تقول له: رجل جاء، وتقدم المسند إليه النكرة، فأنت تؤكد له الخبر؛ ليقر في ذهنه ويثبت.**

**أما إن كان يعتقد أن الذي جاء امرأة أو أكثر من رجل؛ فالمراد بالتقديم عندئذٍ: تخصيص الجنس في الأول، وتخصيص العدد في الثاني، أي: رجل جاء لا امرأة، ورجل جاء لا رجلان، فإذا لم تُرد لا تأكيدًا ولا تخصيصًا، قلت: جاء رجل، بدون تقديم، وكذا القول في نحو قولك: رجل ما جاءني.**

**المراجع والمصادر**

1. **القزويني ، زكريا بن محمد القزويني تحقيق: محمد السعدي فرهود ، (الإيضاح في علوم البلاغة) ، طبعة رقم1، سنة النشر: 2001 م**
2. **الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، (دلائل الاعجاز) ، ط5، مكتبة الخانجي، 2004م.**
3. **أبو موسى، د. محمد محمد أبو موسى، (دلالات التراكيب دراسة بلاغية) ، القاهرة، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، 1987م**
4. **المراغي، أحمد مصطفى المراغي، (تاريخ علوم البلاغة و التعريف برجالها) ، القاهرة، مكتبة و مطبعة مصطفى البابي، ط1، 1950م**
5. **فيود ، د. بسيوني عبد الفتاح فيود ، (علم البيان: دراسة تحليلية لمسائل البيان) ، القاهرة، مؤسسة المختار ، دار المعالم الثقافية، الإحساء ، ط 2، 1998 م**
6. **الخوارزمي ، الشيخ يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الملقب بسراج الدين السكاكي، (مفتاح العلوم) ، لبنان، مكتبة المقهى، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ، 1987م**
7. **الشاطئ، عائشة بنت الشاطئ، (التفسير البياني) ، مكتبة المجلس، الطبعة الأولى، 1962م**
8. **فيود، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، (علم البديع: دراسة تاريخية وفنية لأصول البلاغة ومسائل البديع) ،القاهرة، مؤسسة المختار، 2004**
9. **الصعيدي، عبد المتعال الصعيدي، (البغية على الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة) ،مكتبة الآداب، 1999م**
10. **شاهين، كامل السيد شاهين، (اللباب في العروض و القافية) ،القاهرة، الهيئة العامة لشئون الأميرية، 1978م**
11. **القيرواني، ابن رشيق القيرواني، (العمدة في محاسن الشعر وآدابه) ،الناشر: دار الكتب العلمية، 2001م**
12. **أبو موسى، د. محمد محمد أبو موسى، (التصوير البياني) ،القاهرة، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م**